http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2145) السنة الثامنة - الأثنين (30) أيار 2011

كتابة على الحيطان

لماذا ليست علنية؟

عامر القيسي

اعترض بعض السادة النواب على دعوات لعقد جلسة مفتوحة وعلنية لمجلس النواب لمناقشة قضية بقاء أو رحيل القوات الأميركية. واعتبرها البعض بأنها انتحار سياسي!

ولكن لماذا؟

هذا هو السؤال الذي لا يجيب عنه السادة أصحاب الدعوات المغلقة والسريّة، لأنهم تعوّدوا بكل بساطة على تمرير القرارات المهمة والمتعلقة بمستقبل العراق عن طريق الصفقات السريّة والسلة الواحدة او السلتين وفي اتفاقات تجري عادة خلف الأبواب الموصدة.

يؤكد احد هؤلاء النواب استحالة أن تتوصل كل الأطراف لاتخاذ قرار واحد ببقاء أو رحيل القوات الأميركية حتى وان جمعت في مكان واحد وعلنا، واصفا الأمر بأنه بمثابة "انتحار سياسي"! وفي أجواء هذه الفكرة "سرّية الاجتماعات" انضوت تصريحات كثيرة لنواب مغلفة بـ"اختصاص الخبراء" و"دراسة الوضع العام"!

إن الخوف من العلنية تعبير شفاف وواضح عن العقلية "المافيوية" التي تريد ان تقود البلاد على هواها وحسب أجندة خاصة لا يعرفها الجمهور، وربما لا يعرف منها الكثير إلى مرحلة التنفيذ فقط!

الدعوة إلى علنية اجتماعات مجلس النواب ليس مطلبا للعراقية او دولة القانون، وهما حتى الآن عقدة العملية السياسية، انه مطلب شعبي بامتياز، لان الناس تريد أن تعرف الحقيقة، تريد أن تعرف من يقول شيئا في الاجتماعات الخاصة ويصرح بنقيضه عبر وسائل الإعلام وشاشات الفضائيات، تريد أن تقارن وتفرز وتتخذ الموقف.

الاجتماعات المغلقة عادة ما تشوش الناس بسبب تخلي الكثير من النواب، بل وحتى قادة كتل، عن مواقفهم وتصويتاتهم داخل البرلمان، كما حدث تماما في جلسة التصويت "الفضيحة" على نواب رئيس الجمهورية التي تم فيها تقديم نموذج لخرق دستوري فاضح ارتكبته الكتل السياسية تحت قبة البرلمان، وهي القوى نفسها التي بح صوتها دفاعا عن الدستور وحمايته!.

الاجتماعات المغلقة تعني أن شيئا ما يحاك في الظلام وينبغي أن لا يعرف الناس إلا النتائج عندما يكون الفأس قد وقع في الرأس ولا يقبض الناس من كل "دوخة الراس" إلا حفنة من الهواء!

الكتلتان الوحيدتان اللتان أعلنتا موقفهما بوضوح هما، التحالف الكردستاني الذي يرى ضرورة بقاء قسم من القوات الأميركية بسبب عدم جاهزية القوات المسلحة العراقية، والتيار الصدري الذي يطالب برحيل هذه القوات ويرى أن قواتنا المسلحة جاهزة لتسلم الملف الأمني، داخلية ودفاعا بشكل كامل. وكلا الكتلتين لا تحتاجان إلى جلسة علنية ولا سرّية فمواقفهما تتناقلها الفضائيات والصحف دون لبس أو مراوغة.

الذين يطالبون بالجلسات السرّية متلبسون بالهم السرّي لأنه يحقق لهم المصالح الخاصة والفئوية ويحجب عن الناس مواقفهم التي ربما تكون موضع سخط واستنكار من الجمهور الذي انتخبهم، وهم في مواقفهم هذه يخرقون عن سابق عمد وتصميم بنودا دستورية واضحة تتعلق بمبدأ الشفافية وبناء الديمقراطية في العراق وفي خلق علاقات ثقة جديدة بين الطبقة السياسية والجمهور، تختلف عن العلاقة بين الطرفين في العهد الاستبدادي المباد عندما كان المواطن يسمع بقرارات يصدرها مجلس قيادة الثورة المنحل، في اجتماعات سرّية وفي أحسن الأحوال تعرض لقطات مصورة منها فقط من دون كلام، سوى ابتسامات القائد الرمز!

المواطنون يطالبون بعلاقة مبنية على أساس الشفافية والوضوح، لأنهم بكل وضوح يريدون أن يعرفوا الحقيقة كاملة، لأنهم بالتالي سيدفعون ثمن الأخطاء الناجمة عن القرارات التي تتخذ خلف الأبواب الموصدة!

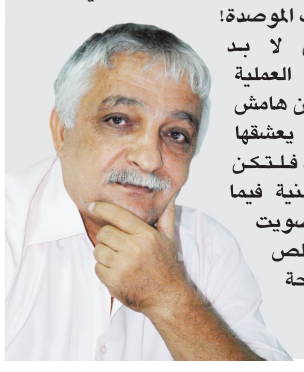

وإذا كان لا بد لضرورات العملية السياسية، من هامش للسرّية التي يعشقها البعض، فلتكن النقاشات علنية فيما يكون التصويت سرّيا للتخلص من فضيحة الازدواجية!

الكناني: على وشك الاقتناع بتمديد الأميركيين ■ البزوني: خلافات تهدد خارطة الأغلبية

دولة القانون: الصدريون يلمحون بهجر "الوطني"

الأحرار: نحن باقون في التحالف.. ومن لا يعجبه فليخرج

بغداد / زينب صنكور

كشفت مصادر سياسية موثوقة عن تلميحات أطلقها التيار الصدري بالخروج من التحالف الوطني وتشكيل تحالف جديد او العمل بمفرده داخل البرلمان ليقاطع القوانين التي تصوت عليها دولة القانون.

ويأتي ذلك في وقت أعلن قيادي في دولة القانون أن خلافات تعصف بالعلاقة بين كتلته والتيار الصدري، فيما رجحت كتلة الأحرار البرلمانية تراجعها عن معارضة التمديد للقوات الأمريكية.

وقالت مصادر موثوقة للمدى أمس الأحد إن مكونات في التحالف الوطني أعربت عن قلقها من الاستعراض الذي قام به التيار مؤخرا، ونقلت تلك المصادر عن قياديين في التحالف قولهم إن "الباب سيفتح أمام الكتل الأخرى باستعراض ميليشياتها".

وتابعت المصادر بالقول: "إن الأجواء غير مريحة داخل التحالف الوطني، وان مكونات عديدة فيه، خصوصا تكتل رئيس الوزراء نوري المالكي، ترى أن تلميحات التيار الصدري بتغيير خارطة التحالفات غير مبررة.

ونقل عن قيادي في التحالف الوطني قوله:" كيف للتيار أن يكون مشاركا أساسيا في الحكومة، ويلعب دور المعارض خارجها؟".

وأضاف القيادي، الذي فضل عدم الكشف عن أسمه، أن استعراض التيار أعطى أسبابا مقنعة للقوات الأمريكية وللكتل السياسية على ضرورة بقاء القوات الأمريكية لان الوضع غير مستقر والميليشيات تقوم بالاستعراض ولا يوجد رادع لها.

وكان سياسيون عراقيون عبروا عن قلقهم من عودة المظاهر المسلحة الى الشوارع في حال رفع التجميد عن جيش المهدي، ودعوا التيار الصدري إلى العمل على خروج القوات الأميركية من خلال الحكومة ومجلس النواب.

واستعرض الآلاف من عناصر جيش المهدي، في شارع الفلاح بمدينة الصدر شرق بغداد، وبإشراف مباشر من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر".

على صعيد آخر، أكد ائتلاف دولة القانون وجود خلافات بينه وبين التيار الصدري.

وقال النائب جواد البزوني إن خلافات تهدد تحالف دولة القانون والتيار الصدري.

وقال في تصريح خص به المدى أمس الأول السبت: الصدريون يصوتون على القوانين التي تخدم مصالحهم ويتقاطعون مع القوانين الأخرى، مرجحا خروج التيار الصدري من التحالف الوطني بسبب وجهات النظر المختلفة.

وقال البزوني إن التيار يعمل خارج التحالف الوطني منذ زمن وهناك تقاطع في العمل داخل البرلمان، مشيرا إلى عدم إمكانية التيار الصدري العمل بمفرده لان رئيس الوزراء نوري المالكي لديه تحالفات مع التحالف الكردستاني وأطراف مهمة من القائمة العراقية.

وأضاف أن التيار الصدري يرفض تمديد الاتفاقية الأمريكية لكن في النهاية سيوافق على بقاء القوات الأمريكية لأنها ستمدد لمدة ستة أشهر أو سنة لحين استكمال جاهزية القوات الأمنية العراقية لكنها ستكون في أماكن محدودة ولا تشارك في عمليات الدهم وانما لتقديم المعلومات والوصول على بعض المناطق التي يصعب على القوات الأمنية العراقية الوصول إليها، مبينا أن الصدريين من حقهم أن يكونوا ضمن المعارضة.

لكن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري نفت خروجها من التحالف الوطني والتزامها بالشراكة مع دولة القانون.

جلسة لمجلس النواب.. ارشيف

وقال رئيس الكتلة أمير الكناني في تصريح "للمدى": "لا ننوي الخروج من التحالف الوطني ومن يعارض ولا يرغب بالتحالف فليخرج منه وليس التيار لأنه أول من دعا لتأسيس تحالف هو السيد مقتدى الصدر".

وأضاف ليس لدينا مشكلة مع رئيس الوزراء نوري المالكي وانما لدينا مواقف ثابتة تتعارض مع مواقف بعض الكتل السياسية التي تشعر بان الصدريين ضدهم، ومن بين تلك المواقف الإصرار على خروج القوات الأمريكية، وهو ما يتعارض مع رؤية المالكي.

لكن الكناني المح إلى قناعة جديدة لدى التيار بالتراجع عن موقفه باتخاذ موقف في حال تم تمديد الاتفاقية الأمنية.

لكنه قال إن تمديد الاتفاقية الأمنية مرهون بعقد اتفاقية جديدة من خلال الحكومة، مطالبا الحكومة بعقد مفاوضات مع الولايات المتحدة لعقد اتفاقية تمديد الاتفاقية من عدمها بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية ومن يمثل الجانب الآخر ومن ثم عرضها على مجلس النواب، مشيرا إلى أن مجلس النواب لا يعقد اتفاقيات وانما يصادق على الاتفاقيات.

في المقابل دعا الكناني رئيس الوزراء إلى إكمال حكومته وتعيين الوزراء الأمنيين ليتم إعطاء التقرير النهائي لجاهزية القوات الأمنية لان السياسي لا يعرف شيئا عن الأجهزة الأمنية.

وكانت مصادر برلمانية كشفت عن وجود ضغوط أمريكية تمارس على ائتلافي دولة القانون والعراقية من اجل تشكيل تحالف بينهما وتشكيل حكومة أغلبية برلمانية.

وبحسب نواب ومصادر مطلعة فان التحالف الذي يجرى الإعداد له يأتي من اجل تمرير مشروع قانون بقاء القوات الأمريكية عاما اضافياً إذ أن عدم اتفاق هاتين الكتلتين يعني عدم تمديد بقاء القوات الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠١١.

بدورها رفضت القائمة العراقية تهميش او عزل التيار الصدري في حال حصول تقارب بينهما وبين ائتلاف دولة القانون.

وقال المتحدث باسم القائمة شاكر كتاب إن "أي تقارب او تفاهم بين العراقية ودولة القانون لا يعني ولا يكون تهميشا او عزلا للتيار الصدري".

وأضاف أن "العراقية لا تقبل بتهميش أية قوة فاعلة في العملية السياسية".

وكان ائتلاف دولة القانون أكد أن استعراض جيش المهدي هو تحد للديمقراطية ولوجود دولة قائمة، معتبرا أن الاستعراض في حقيقته "استعراض عسكري".

وقال عزت الشابندر في تصريحات صحفية إن "استعراض جيش المهدي في حقيقته هو استعراض عسكري لا مدني، وهو يشبه إلى حد كبير تظاهرات حزب الله في لبنان"، مؤكدا أن "الاستعراض يمثل تحديا مباشرا وغير مباشر واستفزازا لنظام دولة قائمة، وللنظام الديمقراطي في العراق".

ووصف القيادي في التيار حازم الأعرجي، خلال كلمة له في استعراض جيش المهدي، عناصر جيش المهدي بأنهم "قنابل موقوتة بيد الصدر والحوزة"، مؤكدا أن كراديس المستعرضين تضم مسلمين ومسيحيين وعربا وكردا وتركمانا.

وبيّن التحالف الكردستاني، أن استعراض التيار الصدري غير صالح للعملية السياسية في ظل الظروف المتشنجة التي يشهدها العراق، لافتاً إلى أن هذه الخطوة تشجع أطرافاً أخرى على إجراء استعراض مماثل لإثبات قوتها.

وقال النائب في التحالف الكردستاني محما خليل، إن "التحالف ينظر لاستعراض التيار الصدري باتجاهين، أولهما أنه جاء بشكل قانوني وبعلم الدولة عندما أعلن التيار مسبقاً بأنه سيمارس استعراضاً مدنيا وهو أمر جيد، والاتجاه الثاني هو أنه أقيم في ظل هذه الظروف والتشنجات الحالية، الأمر الذي لا يصب في صالح العملية السياسية".

وأضاف خليل أن "هذه الخطوة قد تعطي فرصة لأطراف أخرى بأن تقوم باستعراض مماثل لتظهر قواها على الساحة"، مبدياً مخاوفه من "حصول خروق أمنية، فمن المحتمل أن تستغل الخلايا النائمة المتربصة هذا الاستعراض، ما يجعل توقيته غير مناسب".

معصوم: لم يتراجع احد عن أربيل .. هناك خلافات رأي فقط

اجتماع الحسم: لجنة لمراجعة الشراكة ومخاوف من الانهيار

احد اجتماعات مبادرة البارزاني.. ارشيف

بغداد / المدى والوكالات

عشية الاجتماع الذي وصف بالحاسم اليوم الاثنين، لا يزال اتفاق أربيل مهددا بالانهيار، نظرا للاستعصاء الذي تعاني منه الكتل المعنية بالاتفاق، وصعوبة التوصل الى اتفاقات نهائية وحاسمة.

ولا تزال المواقف السياسية متضاربة بين جميع الفرقاء حول فرص تنفيذ اتفاق أربيل.

ورغم الاتهامات المتبادلة حول تراجع او نكول فريق سياسي عن الاتفاق، لكن رئيس كتلة التحالف الكردستاني البرلمانية النائب فؤاد معصوم قال: إن الكتل السياسية لم تتراجع عن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، لكنه أكد وجود اختلافات في وجهات النظر لتنفيذ ما تبقى منها. معصوم قال للوكالة الإخبارية للأنباء إن "مبادرة بارزاني بدأت منذ شهر تشرين الأول للعام الماضي، واستطاعت أن تشكل الحكومة الحالية، مؤكدا ان تنشيط المبادرة من جديد لاستكمال بنودها سيمتص الخلافات المتضادة". ونفى معصوم وجود تراجع عن المبادرة، لكنه تحدث عن اتهامات إعلامية واختلاف في وجهات النظر والمبادرة ستؤدي إلى الوصول للحلول".

وأشار إلى وجود لجنة مكونة من ١٥ عضوا لتنشيط اجتماعات المبادرة ودراسة وصياغة الحلول لتنفيذ ما تبقى منها. وكان ائتلاف العراقية هدد بتعليق مشاركته باجتماعات مجلسي النواب والوزراء في حال عدم تنفيذ اتفاقية أربيل.

وقال النائب عن ائتلاف العراقية زياد الذرب إن العراقية ستعقد اجتماعا حاسماً اليوم الاثنين ستقوم بعده بإعطاء مهلة إلى التحالف الوطني لتنفيذ اتفاقية أربيل وفي حال عدم تنفيذها ستتجه العراقية الى تعليق مشاركتها باجتماعات مجلسي النواب والوزراء".

وأوضح "ستكون الخطوة الأولى، التعليق وفي حال عدم الاستجابة سيكون لنا رأي وموقف آخر للقائمة".

وتشير المصادر السياسية المقربة من العراقية الى ان البنود المتبقية من اتفاق أربيل دون تنفيذ، هي:"التوازن في وزارات الدولة، إحياء المجلس الوطني، إيقاف إجراءات هيئة المساءلة والعدالة، إيقاف الاعتقالات بدون إصدار أوامر قضائية، تسمية الوزراء الأمنيين وان يكون وزير الدفاع حصراً من مرشحي العراقية، وتقديم النظام الداخلي لمجلس الوزراء والبرنامج الحكومي للوزارات لمجلس النواب للاطلاع عليه".

في المقابل فان التحالف الكردستاني كشف أمس عن تشكيل لجنة لمراجعة اتفاقية أربيل والتي تمخض عنها تشكيل الحكومة العراقية، مشيرا الى ان جميع الكتل السياسية العراقية متفقة على ضرورة مراجعة تلك الاتفاقية.

وأفاد سامان فوزي لوكالة كردستان للأنباء، انه "سيتم تشكيل لجنة لمراجعة اتفاقية اربيل والتي تمخض عنها تشكيل الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي"، مشيرا الى ان "جميع الكتل السياسية متفقة على ضرورة مراجعة تلك الاتفاقية للخروج من الأزمة السياسية الراهنة في البلاد". وأضاف فوزي ان "الكتل السياسية الثلاثة الكبرى في النواب العراقي اتفقت على تشكيل لجنة عليا تضم في عضويتها روز نوري شاويس عن ائتلاف الكتل الكردستانية وحسن السنيد عن دولة القانون ونائبا عن القائمة العراقية"، لافتا الى ان "ابرز النقاط محور المراجعة في الاتفاقية تتمثل في النقاط التي دخلت حيز التنفيذ حتى الآن".

وأوضح أن "عدم توصل الأطراف السياسية العراقية الى اتفاق سيعرض العملية السياسية الى أزمة حقيقية قد تؤدي الى انسحاب بعض الكتل المشاركة في الحكومة ما يعني حلها". يذكر انه من المقرر عقد اجتماع بين الكتل السياسية العراقية اليوم الاثنين لبحث مراجعة اتفاقية أربيل.

وكان ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية عقدا الأسبوع الماضي اجتماعا مشتركا لبحث تنفيذ اتفاقية اربيل والخروج من الأزمة السياسية الراهنة في العراق بسبب الخلافات بين الأطراف السياسية التي تحول دون حسم ملف مرشحي الوزارات الأمنية.

وكان مجلس النواب العراقي قد صوت في ٢١ كانون الأول الماضي على منح الثقة لحكومة نوري المالكي والتي ضمت ٤٢ وزارة، في حين تولى المالكي بنفسه وزارات الداخلية والدفاع والأمن الوطني بالوكالة لحين اختيار وزراء لها.

وكان رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني قد طرح مبادرة لحل الخلافات بين الكتل السياسية العراقية بعد الانتخابات النيابية التي جرت في السابع من شهر آذار من العام ٢٠١٠، تمخض عنها تشكيل الحكومة العراقية بعد ان اتفقت الكتل السياسية الفائزة على عدد من النقاط، منها الالتزام بالدستور، وتحقيق كل من التوافق والتوازن، وإنهاء عمل هيئة المساءلة والعدالة، وتفعيل المصالحة الوطنية، وتشكيل حكومة شراكة وطنية.

لكن ائتلاف دولة القانون أكد أن اتفاق أربيل لم يتطرق إلى آلية وتفاصيل تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا، مبينا ان الخلافات بدأت حين تم الخوض في تفاصيله.

وقال النائب عن الائتلاف الذي يتزعمه المالكي عبود العيساوي إن "اتفاق اربيل الذي جرى برعاية رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني أوضح ان مجلس السياسات العليا استشاري، وان قراراته تصبح واجبة التطبيق اذا حصلت على ٨٠٪ من أصوات أعضائه".

وأضاف ان "مجلس السياسات العليا مقبول من جميع الكتل والرئاسات الثلاث، هو غير دستوري ولكنه مبني على التوافق بين الكتل السياسية" على حد قوله.

وأوضح العيساوي انه "من المفترض ان تكون هناك ديمقراطية حقيقية تلتزم بالأصوات والدستور، والدستور لم يتطرق الى مجلس السياسات العليا".

يشار الى ان خلافات تدور بين القائمة العراقية والتحالف الوطني حول بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسودة قانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، ومن أهم هذه الخلافات آلية اختيار رئيس المجلس، ففيما تطالب القائمة العراقية بأن تكون آلية الاختيار في مجلس النواب، يطالب التحالف الوطني بأن تكون في إطار هيئة تشكل داخل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية، ومن جملة الخلافات، تسمية رئيس المجلس أميناً عاماً أم رئيساً، والصلاحيات المنوطة به.